

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٠

بإنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، الصادر بالقانون

رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الإرشاد

القومي؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسة

المصرية العامة للهندسة الإذاعية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم إذاعة الجمهورية

العربية المتحدة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم تلفزيون

الجمهورية العربية المتحدة؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - ينشأ " اتحاد الإذاعة والتلفزيون " لتولى شؤون الإذاعة الصوتية والمرئية في الجمهورية العربية المتحدة وتكون له الشخصية الاعتبارية ويكون مركزه مدينة القاهرة .

مادة ٢ - يهدف الاتحاد إلى تحقيق الأغراض الآتية :

(١) الأداء الكفء للخدمة الإذاعية الصوتية والمرئية وضمان توجيهها لخدمة الشعب والمصلحة القومية .

(٢) تطوير مفاهيم الإعلام الإذاعي ، وإرساء القواعد والقيم الخلقية التي تحكم المواد الإذاعية .

(٣) إيجاد المناخ الملائم لنمو الملكات الخلاقة وإظهار المواهب الجديدة والتشجيع على التعبير الحر الأمين .

(٤) الإسهام في التعبير عن مطالب الجماهير ومشكلاتها اليومية .

(٥) رفع مستوى الخدمات الإذاعية الموجهة للخارج وضمان تحقيقها للمصلحة العامة .

وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة عليها وذلك فيما عدا الداملين الذين سبق حصولهم على أول مربوط الدرجة المرقيين إليها أو علاوة من علاواتها طبقاً لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فيستحقون علاواتهم بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة " .

مادة ٢ - تلغى المادة الأولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل سواعيد استحقاق العلاوات الدورية .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ سنعمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه مع عدم صرف أية فروق مالية عن الماضي .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جادى الآخرة سنة ١٣٩٠ (١٢ أغسطس سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥

في شأن السلطة القضائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٧١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ شأن السلطة القضائية النص الآتي :

" مادة ٧١ - استثناء من أحكام قوانين المعاشات ، لا يجوز أن يبقى وظيفة التقضاء أو أن يمين فيها من جاوز عمره ستين سنة ميلادية . ومع ذلك إذا كان بلوغ القاضي سن التقاعد في الفترة من أول يناير إلى أول يوليو فانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه سنة في تقدير المعاش أو المكافأة .

أما إذا كان بلوغ القاضي سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر إلى ٣١ ديسمبر فانه يحال إلى المعاش في أول أكتوبر على أن تحسب له باقي سنة في تقدير المعاش أو المكافأة ويتقاضى مرتبه عنها " .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جادى الآخرة سنة ١٣٩٠ (١٢ أغسطس سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر